

١٥ مايو ٢٠٠٢

د. سرور في حوار صريح قبل انتهاء الدورة البرلمانية

الدورة ناجحة.. وسفونتها يجب ألا تعنى نشوب صدامات بين النواب والحكومة

نعم هناك دعاوى جنائية ضد بعض النواب ولكن نتردد لحظة في اتخاذ مواقف حازمة ضد أي نائب تتبين إدانته

• أتمنى إقرار قانون العمل من حيث المبدأ قبل نهاية الدورة ويجب ألا يواجه لوم إجتماعنا عن ازدهام جدول الأعمال.
• أشعر بالأسى تجاه القاهرة التفتيب التي أصبحت تشتمل نواب الأغلبية والمعارضة معا وهي تبرز صورة المجلس أمام الرأي العام



دكتور سرور

حوار اجراه

شريف العبد

إذا كان هناك عدد لا يستهان به من نواب الشعب يضعون أيديهم على قلوبهم تخوفاً من انقضاء الدورة البرلمانية دون إجاز القضايا والتشريعات المهمة التي ينتظر دراستها ومناقشتها وإقرارها. فإن الدكتور فتحي سرور رئيس مجلس الشعب ليس لديه مثل هذه التخوفات ومن جانبه يؤكد تمسكه وإصراره على أن يأخذ كل تشريع حقه كاملاً في الدراسة والمناقشة دون تعجل ويرفض أن يكون هناك تمرير لهذه التشريعات حتى لو اقتضى الأمر ترحيلها إلى الدورة المقبلة. ولا يخفي رئيس مجلس الشعب هنا أن المجلس لا لوم عليه بل اللوم يوجه للحكومة لأنها تأخرت هذه الدورة أيضاً في التقدم ببعض هذه التشريعات المهمة.

● أرفض القول إن إقرار مجلس الشعب للموازنة صوري أو شكلي وتجاوز الاعتمادات التي نقرها يكون محدودا وله دواعيه

استعدنا الى تصريحات رئيس جهاز المحاسبات التي يحذر فيها من تجاوز اعتمادات الموازنة بعد اقرارها من مجلس الشعب في الأعوام الماضية. الا ترى ان هذا التحذير من رجل يشغل موقعا رقابيا له حساسيته وأهميته البالغة وهذا التحذير لا ترى انه يعطى انطباعا بأن موافقة مجلس الشعب والقرار للموازنة يعتبر صوريا أو شكليا طالما لا يعقبه التزام بعدم التجاوز لهذه الاعتمادات؟

● ويجيب أنني أرفض القول إن السرارنا لمشروع الموازنة صوري أو شكلي والواقع ان الحكومة تضطر الى التجاوز لنوع لا يستهان بها وفي كل الأحوال فهذه التجاوزات سوف تكون في الاعوام القادمة في حدود ضيقة ولا بد ان نسلم بان هناك تغيرات ومستجدات تطوف على السطح بعد اقرار الموازنة يتعين أخذها في الاعتبار.

● وأسأل رئيس مجلس الشعب... لقد رأينا انضباطا والتزاما مع مواد هذا اللجس ونسبة حضور عالية وقاعة ممتلئة مما جعل وجهك يبدو مستبشرا بعد ان كان مكفهرًا طوال جلسات المجلس السابق لكن الواقع المرير الذي أمامنا ان المجلس الصالح أصبح يشبه بسابقه وعادت القاعة خالية من نوابها حرة أخرى فهل تقول ان ظاهرة التغيب سوف تفرس نفسها دائما على الحياة النيابية عندما وهل يتمس للثانين المتغيب العذر حينما يبدور تغيبه بأنه يلاحق الوزراء لترقيع الطليات التي في حقيبته؟

● ويجيب الدكتور سرور بخمس... ان ظاهرة التغيب سلبية مخضبة وأننى أشعر بالأسى تجاهها وهي ظاهرة تهز صورة المجلس والنواب امام الرأي العام وتهز صورة النائب المتغيب امام ناخبيه وللاسف الشديد هذه الظاهرة لم تعد مقتصرة على نواب الأغلبية وحدهم بل امتدت الى المعارضة أيضا ولنظير الى صفوفها فسوف نحد مقاعدها خالية بل ان هيئات برلمانية باكملها أحزاب معارضة تغيب أعضائها عن الجلسات، والنائب المتغيب ليس له عذر ودعوته بأنه يوقع طلبات، أمر مرفوض فلنجد اوقات أخرى عديدة يمكن خلالها قضاء هذا الأمر خلاف اوقات الجلسات، وأننى أقول للنائب المتغيب أتمنى ان ارى وجهك البهيم وأسمع صوتك...

● وأختتم حديثي مع الدكتور فتشى سرور رئيس مجلس الشعب وأسأل: الدورة البرلمانية سوف تنهى أعمالها في منتصف يونيو فهل ترى ان هذه الفترة تكون كافية لمناقشة الموازنة والخطة وهذا الكم المتلاحق من التشريعات، الكيست المدد للتحقيق قصيرة للغاية لو قارناها بهذا الكم الضخم من الاعمال الذي ينتظر دوره في المناقشة؟

● ويجيب رئيس مجلس الشعب قائلا... لا أعلم اذا كان الوقت المتبقي سوف يسعفنا ام لا لكن ما استطع قوله ان الأمر سوف تحكمه المناقشات وفي كل الأحوال فلن اتعجل ولن اسلق تشريعات وسوف أراعى الدراسة المتعمقة لكل تشريع وإتاحة الفرصة كاملة للنواب ليشاركوا في المناقشة خاصة في مشروع الخطة والموازنة، ومن يعلم ربما لا تنفض الدورة في منتصف يونيو بل تمتد لعدة أسابيع أخرى ويكون هذا افضل لنا كثيرا!!!

التشريعات ولا بد ان يأخذ كل تشريع حقه من الدراسة المتأنية فكيف نقول بعد هذا كله: إن اللوم يوجه الى مجلس الشعب... أننا نظل مجلس الشعب كثيرا حينما نوجه له اللوم في هذا الشأن...

● وماذا عن قانون العمل بعد اقراره في مجلس الشعب هل يتاح لمجلس الشعب مناقشة والقراره قبل نفض الدورة البرلمانية في منتصف شهر يونيو ام يصبح هذا امرا متعلما على مجلس الشعب؟

● ويجيب الدكتور سرور... هذا القانون مهم جدا ويحتاج الى دراسة متعمقة وليس واردا على الإطلاق ان نختصه من مناقشة مواده الكثيرة قبل انتهاء الدورة واتمضى ان يتسنى للمجلس الموافقة عليه من حيث المبدأ وتكون مناقشة المواد في الدورة المقبلة.

● وأسأل... لكن ليس من الأجدي ان يتم اقراره في نفس الدورة التي اقره فيها مجلس الشعب وما جدوى ان يناقشه الشعب ويرفره ثم يكون اقرار الشعب له في الدورة التالية خاصة بالنسبة لقانون مهم مثل قانون العمل اليس هذا يعكس غياب التنسيق بين مجلسي الشعب والشعب، خاصة ان ناس السيناريو تكرر في الدورة الماضية حيث اقر الشعبى قانون الملكية الفكرية بينما مازالت مواده تناقش حتى اليوم في مجلس الشعب؟

● ويجيب رئيس مجلس الشعب ان هدفنا أولا واخيرا هو الدراسة المتأنية وليس معنى ان مجلس الشعب اقر تشريعا ان نسارع نحن بإقراره قبل انتهاء الدورة ولا ارى اقرار الشعبى بالتشريع ثم القرارا لى في جورتنا نالية لا ارى في ذلك أى ضرر أو بعدم قبول، بل الضرر بعينه هو التسرع في اقرار تشريع تعد الدراسة المتأنية له امرا وجوبيا ويجب ان ننسى ان مسجل الشعب هو الذى يعثل السلطة التشريعية في البلاد ويجب ان ننسى أيضا ان قانون البيئية مشبلا الذى اقره المجلس فى الفصل التشريعى السابق استغرقت مناقشة مواده ثلاثة اعوام منهم عامان داخل اللجان وعم داخل المجلس، ولا ارى في ذلك أى ضرر لكن الضرر هو فى التسرع الذى يؤدي بنا الى اصدار تشريعات لا يتوافر لها القبول والموازنة.

● وأسأل رئيس مجلس الشعب لقد

● ويجيب على الفور لن اتردد لحظة واحدة في ممارسة هذا الحق مادامت اسبابه متوافرة فإذا انقضت الدورة البرلمانية لىون حسم قضايا الحصانة فإن رئيس المجلس هنا من حقه اتخاذ هذا القرار، وأننى اتخذه على الفور في العطلة البرلمانية المقبلة مادامت المبررات متوافرة.

● وأسأل... هل ترى ان النواب الذين يتبين ادانتهم في قضايا جنائية يعد عددهم في الحدود الآمنة والمقبولة والمعقولة مقارنة بالوضع المائل في برلمانات البلدان الأخرى...؟

● يجيب... ارى ان هذا العدد

في الحدود المقبولة وليس مبالغاً فيه ويجب ان ننسى هنا ان نواب الشعب هم اكثر الناس اختلاطا بالحياة العامة والاتحاما لمشاكلها الأمر الذى يعرضهم لكثير من المشكلات وليسوا بالمراد بمشؤون بجوار الحائط أو يعيشون في أبراج عالية بعيدة عن المشكلات بل يعملون في النيران وبالتالي لا بد ان يلحق بهم الأذى بصورة او بأخرى سواء بسبب التورط واتساع نطاق الاختلاط بالبشر وأغلب الاحسان تكون النوايا حسنة وهذه النوايا الحسنة قد تؤدي أحيانا إلى الهلاك...

● وأبعد للدورة البرلمانية مرة أخرى وأسأل الدكتور سرور... هل قدمت الحكومة كالمعاد مجموعة تشريعات في نهاية الدورة مما يؤدي الى انزعاج وتكسر وارتباك العمل وبالتالي اليوم يجب لها... ام ان الحكومة لم تقدم التشريعات في تلك الاوقات الضائعة وهنا يوجه اللوم الى مجلس الشعب الذى رحل اغلب أعماله الى نهاية الدورة، بما أعطى انطباعا بان هذه الدورة سوف تنتهى دون إنجاز هذه الأعمال المهمة؟

● ويجيب قائلا: هناك تشريعات كثيرة أحيلت اليها في هذا الشهر... شهر مايو وهي قانون غسل الأموال والجمعيات الأهلية والخطة والموازنة وقانون الاتصالات وتعميمات قانون البنوك، التي سنستنتج كل هذه التشريعات وردت اليها في الاوقات الضائعة وكلها تشريعات مهمة وحيوية وتحجاج الى وقت لمناقشتها فضلا عن ان مجلس الشعب لا بد ان يناقشها أولا ونحن لا نعسرف اسلوب سلف

● ويجيب الدكتور سرور قائلا... يبدو ان احداث سبتمبر والاحتلال الاسرائيلي للأراضي الفلسطينية قد جذب اهتمام الجماهير اكثر من مذابحة القضايا السياسية الداخلية، يجب ان ننسى ان المجلس ناقش الكثير من التشريعات الجماهيرية المهمة ومارس دوره بفاعلية في الدبلوماسية الشعبية حيث كانت الدعوة لدورة طارئة للاتحاد البرلماني العربي ودعوة رؤساء برلمانات الأورو... متوسطة التي انعقدت في قاعة مبارك... ثم اللقاء بين البرلمان الأوروبي ومجلس الشعب المصري... ومرة أخرى القول: ان سخونة الدورة ليست في احتكاك النواب فيما بينهم او بينهم وبين الحكومة ولو حدث ذلك فهذه تعد سلبية وليست معيارا للنجاح.

● وأسأل الدكتور فتشى سرور... هناك اتهامات متعددة ومتنوعة موجهة الى بعض اعضاء مجلس الشعب والمتوقع ان يترتب عليها ريعها رفع الحصانة عن عدد منهم فهل يسارع المجلس برفع الحصانة عنهم دون تردد طالما تبين له ادانتهم ام انه سوف يفضل اتخاذ هذه الخطوة في الدورة القادمة.

● ويجيب قائلا... نعم... يوجد عدد من طلبات رفع الحصانة وسوف ننظره اللجنة التشريعية وهذا العدد ينقسم الى ثلاثة انواع الأول خاص بشيكات بدون رصيد وبناني عصايا جماعية هي اتهامات اخرى والثالث دعاوى مباشرة بين خصوم يشبه فيها الكيدية وفي الحالة الأولى نحرص على اعطاء مهلة للعضو لكي يسدد قيمة الشيك طبقا لقانون التجارة الذى ينص على انقضاء الدعوى في حالة السداد وقد نجح المجلس في هذا الشأن وسدد نواب ما عليهم اما النوع الثانى الخاص بقضايا جنائية تجاه عدد من النواب فإنه من المقطوع هنا رفع الحصانة على الفور ودون تردد، اما في الحالة الثالثة فالمجلس يتردد ويتعمق في بحث مدى توافر الكيدية.

● وأسأل... وماذا لند انقضت الدورة ولم يتسنى للمجلس اتخاذ قراره برفع الحصانة... هل تبار انت بزعمها ان أثناء العطلة البرلمانية مادام ان هذا من سلطات كرئيس المجلس؟

كما ان الدكتور سرور لم يخف حقيفة قد تعلن عن نفسها في الأيام القليلة المقبلة، وهي ان عددا من نواب الشعب توجه اليهم بعض الاتهامات الجنائية ويؤكد رئيس مجلس الشعب ان المجلس من جانبه سوف لا يتردد في اتخاذ الموقف الحاسم الجازم تجاه كل من ثبت تورطه وتبين إدانته من النواب، وقرار رفع الحصانة سوف يتم اتخاذه فورا حتى لو انقضت الدورة البرلمانية فسوف يتخذ هو قراره في هذا الشأن وفقا لاختصاصاته وسلطاته الدستورية.

وإذا كان الدكتور سرور يرى ان النواب الذين تحوم حولهم الشبهات في بعض القضايا عددهم محدود ولا يدعو الى اللق ويعد في الحدود المقبولة فإنه على الجانب الآخر يرى ان ظاهرة التغيب عن الجلسات اتسعت وجاوزت حدودها لتشمل الأغلبية والمعارضة على حد سواء بما يؤدي الى اهتزاز صورة المجلس امام الرأي العام...

ومع قرب انتهاء الدورة البرلمانية نجد اسئلة تطرح نفسها حول مصير بعض التشريعات المهمة مثل قانون العمل وجدوى اقرار عدد من التشريعات في مجلس الشعب بينما يرحل اقرارها في مجلس الشعب وايضا جدوى اقرار النواب لمشروع الموازنة دون التزام الحكومة بما ورد بها من ارقام واعتمادات وانتهاء الدورة بينما كثيرون قد يرون انها بورة باردة بلا طعم حملنا الاسئلة والتفتينا بالدكتور فتشى سرور وكان هذا الجواب...

● وأسأل الدكتور فتشى سرور... هل انت راض عن هذه الدورة البرلمانية التي اوشكت على الانتهاء... انها بورة يراها البعض باردة بلا طعم لم يشمر بها أحد تخلف كثيرا عن درجات اخرى سابقة كانت جميعها اكثر سخونة وحيوية.

● ويجيب قائلا... وما هو المطلوب لكي تكون الدورة ساخنة هل مطلوب ان نرى النواب يتصاممون ويتشاجسون ويتصارعون داخل القاعة او ان تحدث احتكاكات دائمة بينهم وبين الحكومة لنجد النائب يتناول على الوزير ويوجه اليه عبارات غير لائقة... اذا كان هذا هو المقصود بالسخونة فلا نريدها وإننى أقول: ان المجلس في هذه الدورة ادى دوره وكانت بالفعل دورة ناجحة.

● وأسأل لرئيس مجلس الشعب: حتى لو تركنا السخونة جانبا فهناك انطباع بان هذه الدورة بصفة خاصة لم يشمر بها الرأي العام ولم تؤثر فيه مثل تأثير الدورات السابقة...